

وزير الداخلية

إلى

النائب المحترم السيد مصطفى تضمامنت

فريق التجمع الوطني للأحرار

الموضوع: السؤال الكتابي حول " عمال الإنعاش الوطني بإقليم طاطا " .

المرجع: السؤال رقم 8157.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

وبعد، فجوابا على سؤالكم المشار إليه في الموضوع والمرجع أعلاه، والمتعلق بعمال الإنعاش الوطني بإقليم

طاطا، يشرفني أن أوافيكم بالمعطيات التالية:

يبلغ عدد عمال الإنعاش الوطني بإقليم طاطا 610 عاملا، ويشغلون كباقي عمال القطاع بأقاليم وعمالات

المملكة، بالنظافة والاعتناء بالمساحات الخضراء، وتزاول فئة قليلة منهم مهامها كأعوان بالإدارات المختلفة

بالإقليم.

إن الإنعاش الوطني يعتبر قطاعا حيويا نظرا لدوره في المساهمة في تحريك عملية التنمية الاقتصادية

والاجتماعية بجميع ربوع المملكة الشريفة، حيث يوفر فرصا للشغل للفئات الاجتماعية الضعيفة، كما أن هذه

اليد العاملة لا تعتبر "بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.61.205 الصادر بتاريخ 15 يوليوز 1961"، في وضعية نظامية

قارة يمكن معها احتساب خدماتهم ومن تم اعتمادها كمعيار لوجوب دمجهم وترسيمهم بالوظيفة العمومية

أو لاحتساب معاشهم، وذلك لأن الظهير المذكور لم ينص في الأصل على إمكانية أو وجوب إدماج وتوظيف المشتغلين

بهذا القطاع في سلك الوظيفة العمومية، وهذا تماشيا مع الفلسفة التي أحدثت من أجلها والرامية إلى محاربة

البطالة من خلال فتح أوراش موسمية للشغل تنتهي مباشرة بانتهاء البرامج المخصصة لها، ثم لاعتبار جميع

الأشخاص سواء المشتغلين بالأوراش أو المشتغلين بالإدارة العمومية ومهما كانت طبيعة اشتغالهم يقعون مجرد

عمال أوراش من الناحية القانونية، ناهيك عن وجود تعارض صريح مع مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لولوج

الوظائف العمومية، حسب الاستحقاق المنصوص عليه في الباب الثاني من الدستور والمتعلق بالحريات والحقوق

الأساسية.

أما فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، فإن هؤلاء العمال كانوا يستفيدون من التغطية الصحية في إطار نظام المساعدة الطبية الخاص بالفئات المعوزة وذات الدخل المحدود (RAMED)، وذلك استنادا لمقتضيات المرسوم رقم 2.08.177 الصادر في 29 شتنبر 2008 بتطبيق الكتاب الثالث من القانون رقم 65.00 المتعلق بنظام المساعدة الطبية، إلا أنه تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية التي تضمنها خطاب العرش في 30 يوليوز 2022، المتعلقة بتعميم الحماية الاجتماعية التي تمثل رافعة لإدماج القطاع غير المهيكّل، فإن عمال الإنعاش الوطني أصبحوا معنيين بالاستفادة من الحماية الاجتماعية كباقي أجزاء القطاعات المشابهة.

كما يستفيد عمال هذا القطاع من التعويض عن حوادث الشغل، على غرار الأعوان غير الرسميين التابعين للإدارات العمومية طبقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.14.190، الصادر بتاريخ 29 دجنبر 2014 بتنفيذ القانون رقم 18-12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.

وبخصوص تحسين الأوضاع المادية والمعنوية لهذه الفئة، فإن احتساب أجور عمال أوراش الإنعاش الوطني يقوم على أساس الحد الأدنى القانوني للأجر الجاري به العمل في القطاع الفلاحي (SMAG)، وفقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.22.606 بتاريخ 7 شتنبر 2022 والمتعلق بالزيادة في الحد الأدنى القانوني للأجر في ميدان الصناعة والتجارة والمهن الحرة والفلاحة.

وقد عملت وزارة الداخلية، بناء على جميع القرارات الحكومية المتخذة في هذا الشأن، على تنفيذ زيادات متتالية في أجور عمال هذا القطاع بلغت 45% خلال المدة الممتدة ما بين سنة 2011 وسنة 2022، كان آخرها زيادة 10% التي تم إقرارها خلال السنة المنصرمة والتي تم تنفيذها طبقا للمرسوم المشار إليه آنفا، وبالتالي فإن عمال الإنعاش الوطني استفادوا ويستفيدون بشكل رسمي من كل الزيادات المتتالية في الأجور التي قررتتها الحكومة، مما ساهم في تحسين معدل الحد الأدنى للأجر بهذا القطاع على غرار ما يقع في القطاعات المثيلة.

وتفضلوا بقبول فائق التحيات والسلام.

وزير الداخلية¹
عبد الوافي لفتيت